



كتاب دوري رقم ( ١ ) لسنة ٢٠٢٥

صادر بتاريخ ٦ / ١ / ٢٠٢٥

إلى شركات التأمين وجميع الأشخاص الاعتبارية المخاطبة بأحكام قانون التأمين الموحد الصادر

بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٢٤

### بشأن الترخيص بإنشاء وإدارة وتشغيل المواقع الإلكترونية

حيث نصت المادة الأولى من مواد إصدار قانون التأمين الموحد رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٢٤ على أن ( ..... ويكون للهيئة العامة للرقابة المالية دون غيرها الاختصاص بالتأسيس والتراخيص والإشراف والرقابة على الجهات القائمة على نشاط التأمين وإعادة التأمين وما يرتبط بهما من خدمات تأمينية وأنشطة).

ونصت الفقرة الأخيرة من المادة (١٩٩) من قانون التأمين الموحد الصادر بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٢٤ المشار إليه على أن ( ..... ) كما يضع مجلس إدارة الهيئة اشتراطات وضوابط تراخيص السماح لتلك الشركات بإصدار الوثائق إلكترونياً وتراخيص إنشاء المواقع الإلكترونية والاستفادة من خدمات الحوسبة السحابية أو تقديم أي من الخدمات الإلكترونية).

كما نصت المادة (٢٠٠) من القانون ذاته على أن ( ..... ) يجب على جميع الأشخاص الاعتبارية المخاطبة بأحكام هذا القانون أن تنشئ لها موقعاً إلكترونياً مرخصاً من الهيئة يحتوي على الإفصاح والشفافية الكافية للمتعاملين معها عن أحكامها، وفقاً للضوابط التي يضعها مجلس إدارة الهيئة).

وعلى ضوء ذلك تنوه الهيئة إلى أن المشرع بموجب أحكام قانون التأمين الموحد الصادر بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٢٤ المعمول به اعتباراً من ٢٠٢٤/٧/١١ ناط بالهيئة العامة للرقابة المالية - دون غيرها - الاختصاص بإصدار تراخيص إنشاء المواقع الإلكترونية لشركات التأمين وإعادة التأمين وجميع الأشخاص الاعتبارية المخاطبة بأحكام قانون التأمين الموحد المشار إليه، وفقاً للضوابط التي يضعها مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بهذا الشأن، ومن ثم يجب على الأشخاص الاعتبارية المخاطبة بأحكام ذلك القانون سرعة توفيق أوضاعها وفقاً لأحكامه وبمراعاة حكم المادة السابعة من مواد إصدار ذلك القانون.

علماً بأن طلبات توفيق الأوضاع سوف تقدم على الموقع الإلكتروني المخصص من الهيئة وهو [FinTech@fra.gov.eg](mailto:FinTech@fra.gov.eg)

وسوف تتولي لجنة البت في طلبات استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية ولجنة المحتوى والمعاملات الإلكترونية لشركات ووسطاء التأمين وإعادة التأمين دراسة هذه الطلبات واتخاذ اللازم حيالها وفقاً للضوابط المعتمدة من مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

نائب رئيس مجلس إدارة  
الهيئة العامة للرقابة المالية

د. إسلام عزام

